(النظام السياسي المصري: دراسة تحليلية)

أ.م.د.سداد مولود سبع(*)

الملخص:

غالبا ما يترك اي تغيير سياسي تاثيراته الانية على بنية وشكل النظام السياسي، فضلا عن سير العملية السياسية وتوجهات الاحزاب السياسية، ومقدار التغيير_يتباين من دولة الى اخر، وهذا ما اتضح بشكل واضح في الحالة المصرية مقارنة بغيرها من البلدان العربية التي شهدت موجة التغيير. فالنظام السياسي شهد بالفعل تغيرات لكن حجم وطبيعة التغيير كانت اقل شدة ومرد هذا الى ترسيخ دولة المؤسسات في مصر مقارنة ببعض الدول، وكان من الضروري البحث في طبيعة النظام السياسي المصري قبل العام 2011، وبعده لاجل تحليل مدى التغيير الذي طال النظام السياسي، وهل هذا التغيير كان ايجابي ولصالح سلطة الدولة ام لا؟ وهذا ما سنحاول البحث فيه. _

المقدمة:

شهد النظام السياسي المصري منذ العام 2011 تحولات وتغيرات كانت لها ارتدادات كبيرة على الاستقرار السياسي والمجتمعي والاقتصادي المصري، لازالت العديد من تاثيراتها وتداعياتها واضحة على بنية النظام السياسي المصري، الذي لازال في طور التاثر لتلك التغييرات، فمع انطلاق ما سمي بـ" الربيع العربي" كانت مصر ضمن البلدان التي حصل فيها التغير وبشكل اقل حدة مقارنة بالعديد من الحالات الاخرى التي شهدت فوضى، وغياب الاستقرار وانتشار المليشيات المسلحة وغياب شبه تام للسلطة، او ضعفها احيانا. وذلك لكون مصر من الدول العربية القلائل التي ارست دولة مؤسسات، على الرغم من العجز الذي اضحى واضحا في اغلب تلك

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

المؤسسات في السنوات الاخيرة قبيل التغيير السياسي، واحد اهم الدول التي اتاحت مساحة وحيز للمعارضة السياسية(وان كانت ضمن أطر وحدود معينة).

ومن ثم فأن انحياز المؤسسة العسكرية الى ارادة الشعب المصري – وبأيعاز غير مباشر من قبل القوى الدولية الكبرى– كان انعكاسا على قوة تلك المؤسسة وعراقتها في مصر؛ وذلك لانها استطاعت الحفاظ على اركان الدولة المصرية من الانهيار والحفاظ على سير مؤسساتها بالقدر الذي سمحت به الظروف لحظة انطلاق الحركات الاحتجاجية نهاية العام 2010، لحين تسليم المؤسسة العسكرية السلطة الى سلطة منتخبة من قبل الشعب هيمن عليها الاسلاميين، لتعاود مرة اخرى المؤسسة العسكرية ازحة تلك الحكومة وادارة البلاد لمرحلة انتقالية ثانية خلال منتصف العام 2013 لحين انتخاب حكومة جديدة. وعليه مر النظام السياسي المصري بمرحلتين الاولى منذ العام 2011 وحتى منتصف العام 2013، والمرحلة الثانية بدأت من العام منتصف العام 2013، وحتى الوقت الحاضر.

لذا فان البحث يعالج اشكالية اشكالية النظام السياسي المصري قبل التغيير وبعد التغيير السياسي، وذلك لان المؤسسات المصرية لم تتعرض الى تدمير مؤسسات الدولة ، وحتى حينما حاول حكم الاخوان تغيير شخوص تلك المؤسسات تعرضوا لرفض قاطع لتلك السياسة وكانت احد اسباب اسقاطهم، الا ان عملية الحفاظ على تلك المؤسسات للا يلغي كون البنية المؤسسية تعاني العديد من عوامل الترهل والضعف وانتشار الفساد المنظم، لاسيما في دوائر الامن والشرطة التي كانت احد اكثر المؤسسات سطوة واضرار بالمواطن المصري. اذن بقاء تلك المؤسسات بقدر ما تحمله من عوامل ايجابية بقدر ما يحمل من اشكالية وتحدي للنظام السياسي المصري. وعليه فأن البحث ينطلق من فرضية مفادها: ان سير النظام السياسي المصري بذات النهج السابق لعام 2011، بكل ما احيط به من ترهل العمل الحزبي واستشراء الفساد السياسي لاسيما داخل المؤسسة الامنية سيقود الى عوامل انهيار النظام سريعا، والعكس صحيح فمحاولات محاربة الفساد وحل مشكلة البطالة ودعم محدودي الدخل وتحقيق الاستقرار والامن؛ سيعزز من قوة ومكانة النظام السياسي الحالي. وعليه

لا يمكن الجزم بمؤشرات الضعف او القوة في النظام السياسي المصري دون البحث والمقارنة بين النظام السياسي المصري قبل التغير السياسي، والنظام السياسي بعد التغير السياسي.

المطلب الاول:عوامل الضعف في النظام السياسي المصري قبل العام 2011

كان النظام السياسي المصري احد الانظمة القوية في المنطقة العربية سواء بالمكانة التي تملكها مصر بسبب الثقل في عدد السكان والموروث الحضاري والثقافي، ولأهميتها في الاستراتيجية العالمية فقد كانت ثاني دولة بعد اسرائيل تتلقى دعما امريكا سنويا لها، الامر الذي فرض عليها التزامات عربية ودولية استطاعت مصر الى حد كبير الاستجابة لتلك الالتزامات تحقيقا لمصالحها.

هذه الاهمية الاستراتيجية لمصر اعطت النظام السياسي الحاكم فيها الحرية لتعزيز السلطة السياسية، مع الحفاظ على الجانب الشكلي للديمقراطية حفاظا على صورتها امام النظام الدولي. وكانت احد اهم تلك الجوانب الشكلية للديمقراطية، وجود تعددية سياسية وحزبية، لكن يبقى لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة أنيطت به، واحد اوجه تلك الصلاحيات الدستوية التي جعلته يسود ويحكم بذات الوقت؛ مما جعله محور النظام السياسي كونه رئيسا للجمهورية. هذا المنصب مكنه من ان يكون العصب الرئيسي في العملية السياسية، فهو يصنع ويخطط للسياسة العامة للدولة. وحتى النخبة الحاكمة تحولت إلى نخبة بيروقراطية تكنوقراطية لا تشارك في اتخاذ، بل تصوت لصالح القرارات التي يتخذها[1]. وكان من الطبيعي ان يتحول الحزب الحاكم اداة طيعة بيد الرئيس، إذ لم يحدث قط أن بادر الحزب الحاكم . سواء الاتحاد الاشتراكي أو الحزب الوطني الديمقراطي . باقتراح أية توجهات سياسية للبلاد ثم حشد التأييد لها، الا انه تحول الى مؤيد ومروج للسياسات التي يقترحها رئيس الجمهورية[2]. ترافق هذا التضخم بدور رئيس الجمهورية الى انحسار في دور الأحزاب السياسية بسبب ضيق المجال السياسي بين النظام السياسي والمجتمع بالمعنى الحقيقي لمفهوم المجال أو الحقل السياسي .

انعكس هذا بدوره على غياب الاتجاه المؤسسي بمرور الوقت، والمتمثل بدور المؤسسات في صنع القرار، والتركيز على الاتجاه الشخصي ومحورية هذا الاتجاه في العملية السياسية ، وأن كان يشكل سمة دول عالم الجنوب، إلا أن مصر اتسمت خلال الفترات الرئاسية الثلاثة بالمركزية الشديدة في عملية صنع القرار التي تركزت بالسلطة التنفيذية، وتحديدا رئيس الجمهورية دون الاخذ بالاعتبار المشاركة السياسية لباقي القوى السياسية والاجتماعية، بل كانت مشاركة الاحزاب السياسية مجرد قضية شكلية ولاضفاء طابع الشرعية على النظام السياسي[3]. وهذا الدور الممنوح لرئيس الجمهورية لم يكن بسبب الصلاحيات السياسية فحسب، بل بسبب الصلاحيات الدستورية المنوطة به لاسيما بعد التعديل الدستوري في العام 2005، والذي منحته صلاحيات لا تقتصر على الجانب السياسي أو القانوني ، بل صلاحيات تمتد للمؤسسة العسكرية والأمنية الامر الذي مكنه ان يحكم سيطرته على النظام السياسي لامتلاكه الوسائل والأدوات لذلك.

اوجد هذا الوضع المتمثل بالصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية، حالة من ضعف المشاركة السياسية، والتي بدأت تزداد وتصبح ظاهرة سياسية سببت شلل السياسة لمصر، خلال الدورات الانتخابية الثلاثة الاخيرة. واخذت عدة مظاهر لضعف المشاركة السياسية، ضعف المشاركة في الانتخابات والحياة السياسية. ويأتي السبب في المشاركة في الانتخابات هو الرغبة في التغيير السياسي أو الإبقاء على الوضع الراهن ، ومتى ما أدرك الناخب عدم جدوى هذه العملية فأن الدافع للمشاركة في التصويت ينتفي. وهذا يعود لعدم ثقة الجماهير بنزاهة الانتخابات[4]. والدليل على تراجع نسبة المشاركة الإحصائيات التي اشرت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت بنهاية عام 2005 قد بلغت حوالي (23 %) من إجمالي عدد المشمولين بالمشاركة بالانتخابات، وقد عدت أدنى نسبة مشاركة في الانتخابات البرلمانية منذ الأخذ بالتعددية السياسية في منتصف سبعينات القرن المنصرم، حيث كانت نسبة المشاركة في أغلب الاستحقاقات الانتخابية السابقة تتراوح من(50 %) ونزولاً من إجمالي

المقيدين في كشوف الناخبين ويعكس هذا ظاهرة عزوف المصريين عن المشاركة السياسية ، والتي تعود للاسباب التالية [5]:

- ❖ تدني العملية السياسية من خلال إخفاق الأحزاب والقوى السياسية في مقدمتها الحزب الوطني الديمقراطي في جذب الناخبين وإقناعهم بجدوى المشاركة في الانتخابات .
- ❖ أعمال العنف المرافقة للانتخابات من محاصرة بعض اللجان من قبل قوات الأمن إلى تمدد ظاهرة (البلطجة) وعدم فاعلية القانون الخاص بمكافحته .

هذا التراجع في نسبة المشاركة السياسية يفسره بعض الباحثين بفقدان شرعية هذه النظم، فعملية العزوف عن المشاركة هو الرد على السياسات العامة التي لا تلبي مطالب غالبية الجماهير، والرد على استبداد النظام السياسي، وهذا ما نجده جلياً في نسبة المشاركة في الاستفتاء على تعديل (م 76)من الدستور الخاصة باختيار الرئيس عن طريق الانتخاب الاقتراع السري المباشر لكي يجعل إمكانية التشكيك في مشروعيته أمراً صعباً ، إذ صوت لصالح القرار (13,5مليون ناخب) من أصل (32 مليون) ناخب بنسبة تقدر أكثر قليلاً من(40 %) وهي لا تشكل أغلبية، ومن ثم فأن هذا القرار فاقد للشرعية[6] .

فضلا عن ذلك، ضعف المشاركة في الأحزاب المصرية هي عملية صعبة نظراً لافتقار هذه الأحزاب للتحديد الدقيق لأعضائها ، فغالباً ما تكون هذه الأرقام تقديرية إذ تعتمد على عدد استمارات العضوية المحفوظة بأمانات التنظيم والأعداد التي تتلقاها أمانات المحافظات . بالتالي فأن عملية انسحاب أي عضو من كوادر الحزب لا يمكن رصده وفقاً لضوابط معينة ، وحتى هذه المصادر غير دقيقة ، لعدم امتلاكها من قبل بعض الأحزاب[7]. كذلك غياب المصداقية في عدد كوادر الحزب من قبل بعض الأحزاب لأسباب سياسية وتكتيكية. ويعود السبب الرئيس في ذلك الى ضعف في أداء الأحزاب وترهلها والذي مصدره اتساع حدود النظام السياسي بالشكل الذي ترك حيزاً ضيقاً للأحزاب الهدف منه إضفاء صفة الشرعية الشكلية على النظام، ومحاولة النفوذ

به إلى الغرب عبر اتباع النهج الليبرالي في الحكم. إذ تم الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية بقرار من قبل رئيس الجمهورية أنور السادات، ولم يكن نتيجة للتطورات الاجتماعية والسياسية والإيديولوجية .

فقد وضع قانون الأحزاب السياسية (رقم 40 لسنة 1977) والذي انبثقت عنه ((لجنة تكوين الأحزاب السياسية)) والتي أعطيت صلاحيات لم تقتصر على منع أو رفض قيام أحزاب جديدة، وإنما امتدت إلى إمكانية حل الأحزاب القائمة بالفعل، وخضع القانون لعدة تعديلات أخرى عام 1983، إلا أن اللجنة بقيت محتفظة بكل صلاحياتها. وأدى طريقة عملها إلى لجوء الاحزاب السياسية الراغبة في تأسيس حزب الجوء الى القضاء إلى نتيجة ذات تأثير كبير في الحياة السياسية . فقد أدى ذلك لاكتساب بعض الأحزاب شرعية الوجود دون مؤهل لدخول الحياة السياسية ، وحجب الشرعية عن جماعات أخرى رغم أنها تعد قوى سياسية عريضة في المجتمع، وتملك القدرة على ممارسة العمل السياسي، وتأتي جماعة الأخوان المسلمين المثال الأبرز على ذلك وهو ما يعد مؤشراً على أهم سمة من سمات النظام السياسي السابق لعام 2011المتمثل بعجزه عن استيعاب كل الجماعات والقوى السياسية، وعدم تمثيله لكافة المصالح المتباينة في المجتمع[8].ولعل هذا ما شجع على خروج المحتجين ضده.

وعلى الرغم من هذا العجز والشلل بالنظام السياسي المصري الا ان الرئيس السابق حسني مبارك عمد إلى ترسيخ التعددية بإطار شكلي (كما ذكرنا اعلاه)، مع الإبقاء على سياسة الحكومة تعلو فوق الأحزاب. فالحزب الحاكم، كان لا يبادر إلى اقتراح أي توجهات سياسية للبلاد بل يحشد التأييد للتوجهات والخيارات السياسية التي يقترحها رئيس الجمهورية[9]. وحتى الاحزاب المشاركة في السلطة كان يفرض عليها قيودا صارمة من قبل النظام السياسي انذاك، والذي لم يقتصر على تشكيل الأحزاب ، بل امتد لما بعد تشكيلها الامر لذي يفسر ضعف مشاركتها عمليا في الحياة السياسية، والتي تعود الى[10] :

1) قيود قانونية حيث مثل قانون الطوارئ أهمها ، والذي حظر تنظيم تجمعات ومؤتمرات حزبية وقصرها على إجراءات محددة. كما كان سببا في

ترهيب الكثيرين في الانضمام للأحزاب السياسية والدخول لمقارها والتماس في أنشطتها . وهناك أيضاً قانون الأحزاب السياسية الذي يفرض قيود شديدة وعقوبات تصل إلى حد السجن، والغرامة على كل حزب يتصل بجهة خارجية، دون أذن مسبق من الحكومة. وهو ما أشر على عدم الثقة بالأحزاب وتجريد صفة الوطنية من المعارضين لسياسات نظام مبارك.

2) قيود غير قانونية ارتبطت بمنع استفادة الأحزاب السياسية المعارضة من الموارد القومية التي يجب أن تتاح للجميع وعلى قدر من المساواة، دون تفرقة بين حزب حاكم أو معارض. فعلى سبيل المثال ، لم تكن أحزاب المعارضة تظهر في وسائل الإعلام المملوكة للدولة، سواء في التلفزيون، والإذاعة، والصحف القومية، وتوظيف مخصصات الإدارة المحلية للحزب إبان الانتخابات ، وعمدت الى تجاهل الإعلام وعدم حياد أجهزته تشل حركة الأحزاب السياسية بشكل كامل.

وكان من نتيجة تلك السياسات المبرمجة، ترسيخ هشاشة الوعاء الحزبي في مصر كركن من أركان عملية المشاركة السياسية، عبر وقوع سلطة الدولة خارج إطار التنافس الحزبي، أي احتكارها بواسطة حزب واحد وعدم تداولها بين الأحزاب ، الامر الذي دفع الى ترسيخ قناعة أن النظام الحزبي لا يمثل الحلبة الرئيسية للصراع السياسي السلمي في المجتمع، اذ لم تسمح المعادلة السياسية في حينه بتبادل المواقع بين حزب الأغلبية وأحزاب المعارضة . فبقي حزب مهيمن وأحزاب ضعيفة محيطة بالعملية السياسية لاستكمال دورها الذي رسم لها وفقاً لأطر هندسية، ويبدو ان المشهد الحالي في مصر يسير بذات الاتجاه.

يضاف الى الخلل الدستوري والسياسي في عمل الاحزاب سببا اخر يعود الى الاحزاب السياسية ذاتها، ولعل هذا ما يفسر عدم انخراطها السريع بالحركات الاحتجاجية التي اندلعت عشية العام 2011، فالخلل البنيوي اساس وجوهر المشكلة لكونه يمس إطارها الفكري وهياكلها التنظيمية وعناصرها القيادية وآليات عملها الداخلي ، وعلاقاتها بالجماهير . فالهياكل التنظيمية للحزب كالمؤتمر العام القومي

والأمانة العامة وغيرها من المسميات نادراً ما تعقد اجتماعات دورية وقد لا تعقد في بعض الأحيان ، فكثير من الأحزاب لا تنعقد تنظيماتها إلا عندما تثار مشكلة مرتبطة بأزمة القيادة والتي أضحت سمة عامة تتميز بها، ويأخذ صراع الأجيال الحيز الأكبر . ويعد حزب الوفد مثالا بارز على ظاهرة صراع الاجيال بعد اقرار اللجنة العليا للحزب في (18/ 1/ 2006) بعزل (د. نعمان جمعة)[11]. بعد الخلاف بينه وبين جماعة (محمود إباظة) الذي طلق عليهم أسم الإصلاحيون، وما نتج عن ذلك القرار من استخدام العنف ما أحدث شرخ كبير ليس في تاريخ الحزب، بل في الحياة الحزبية لما كشفته هذه الأزمة من تدني مستوى الأحزاب السياسية بصورة عامة .

كما أن أحد مصادر الخلل البنيوي التي عانت منها الاحزاب السياسية هو غياب الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب، فعملية صنع القرار داخل الأحزاب تتركز بالقيادات العليا للحزب، كما اقتصر اختيار المرشحين على لجنة ضيقة برئاسة الأمين العام للحزب. وهذه أحد اسباب بروز ظاهرة المرشحين المستقلين وغياب الكوادر الشبابية في الأحزاب المصرية، لاسيما في المراكز القيادية[12]. فضلا عن ذلك ظاهرة المستقلين التي رافقت الحياة السياسية في مصر، وهي أحد إفرازات الخلل البنيوي وعدم الالتزام الإيديولوجي للأحزاب المصرية وصراع المصالح . إلى جانب حقيقة التداخل بين أجهزة الحزب الحاكم وأجهزة الدولة وتوظيف الأخيرة لحسابه ، ولاسيما خلال العمليات الانتخابية وما دفع بدوره إلى عودة انضمام المستقلين إلى الحزب الحاكم، وهو ما ضمن الأغلبية البرلمانية المصطنعة والمريحة[13]. وكان أغلب المستقلين هم أما منشقون عن الحزب الحاكم أو ممثلون عن جماعة الأخوان المسلمين المحظورة قانوناً، وهم في الغالب أيضا ما كان يعاودون الانضمام إلى الأحزاب. وحظي الحزب الحاكم بالنصيب الأكبر منها لأسباب مصلحية. وهذا ما أظهرته نتائج الانتخابات البرلمانية سنة 2005 ، إذ لم ينجح الحزب الحاكم إلا في الحصول على (145) مقعدا، ولم يتمكن الحزب من تحقيق أغلبيته المصطنعة إلا بعد انضمام(166) عضوا مستقلا لتصل إلى(311) مقعدا. وهي ما قدرت بنسبة (72 %) وهي أدنى نسبة تمثيل مقارنة بالأعوام السابقة[14]. وعدهذا بمثابة تشكيك

بشرعية الحزب والنظام السياسي ومؤشرا على عدم قدرة الحزب على الحصول على أغلبية دون انضمام هؤلاء المنشقين والمندفعين خلف الولوج في مؤسسات الدولة والمنشقين عنه في الوقت ذاته بسبب صراع المصالح وهيمنة النخب العليا على الحزب وتغيب باقي كوادر الحزب، وكأنه يوجد صراع وتعاون داخل كوادر الحزب ، وفعل ورد فعل من قبل عناصر الحزب الحاكم .

أما باقي المستقلين فقد كانت جماعة الأخوان المسلمين المحظورة قانوناً تحيز النصيب الأكبر والتي لم تتأثر كثيراً بغياب الشرعية القانونية لأنها استطاعت تحت حالة الاستقلال أن تكون داخل مجلس الشعب أما متحالفة مع الوفد في عام 1984 ، ومع حزبي العمل والأحرار عام 1987 أو بشكل منفرد عام 2000، وعام 2005 واستطاعت أن تحقق(17) مقعدا عام 2000 ، وتحقيق النسبة الأكبر في عام 2005، إذ حصلت على (88) مقعداً، رغم عمليات العنف المنظم ومحاولات منع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم[15].وهي رسخت بهذا حقيقتين، الأولى أنها المعارض الأول للحزب الحاكم،والحقيقة الثانية أنها اكتسبت المشروعيةوأن لم تكتسب الشرعية

فضلا عن ذلك تغير القضايا الخلافية ذات الطابع الايديولوجي الذي كان محل تمايز بين الاحزاب السياسية، لاسيما بعد استقرار خريطة الاستقطاب للنظام الحزبي في مصر بين اليمين والذي يمثله(العمل، والأحرار، والأخوان) واليسار يمثله (التجمع) والوسط يمثله (الحزب الوطني ، والوفد الجديد) مع ميل الوفد إلى اليمين، فهو في يمين الوسط أو يسار اليمين. إلا أنها لا تبدو واضحة لدى جميع الأحزاب إلا عند جماعة الأخوان المسلمين المهتمة بشريحة الفقراء ومحدودي الدخل وهي غالباً ما تترجم هذه البرامج على الواقع بتفاعلها مع جماهيرها ، والتي كانت ترفع شعار لبرنامجها الانتخابي(الإسلام هو الحل). والوفد المهتم بشريحة البرجوازية وهو ذا توجه ليبرالي[16]، وهذا لا يمثل سوى شريحة محدودة وفي أغلبها الغالب يكون لها ارتباط بالحزب الحاكم لغرض توفير الحصانة البرلمانية في انضمامهم إليه أو لتلقي الدعم أو تسهيل أعمالهم. وما عداها فأن القضايا محل الخلاف الإيديولوجي قد تحولت لصالح الاهتمام بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية وتداعيات سياسة الانفتاح الاقتصادي على

السياسة العامة، وبروز صراع الحضارات والذي ازدادت حدته مع الحرب الإرهاب، وصعود التيار الإسلامي (سواء المعتدل أو المتطرف) مقابل تراجع التيارات الأخرى في حينها، وهو ما أحدث نوع من الحراك السياسي مختلف في مضمونه عن الحراك السياسي الذي اجتاح الحياة السياسية في مصر منذ منتصف القرن الماضي، لكن هذا الحراك سرعان ما تعرض لانتكاسة كبيرة بعد اول اختبار حقيقي له عندما استلم السلطة بعد العام 2011 على اثر الحركات الاحتجاجية التي اسقطت نظام حسني مبارك.

المطلب الثاني: محاولات التغيير في النظام السياسي

بدات خطة الشروع بتغيير النظام السياسي في مصر مع قرار الرئيس السابق حسني بتنحيه بتاريخ (11/ شباط /2011) وتكلف القيادة العامة للقوات المسلحة ادارة شؤون البلاد.تم تعيين المشير محمد حسين طنطاوي كرئيس للمجلس الاعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية، واستناد لتلك الصلاحيات اصدرت القيادة العليا للقوات المسلحة جملة قرارات كانت اهمها: تعطيل العمل بالدستور. تحديد مدة ادارة المجلس الاعلى للقوات المسلحة بـ 6 أشهر، تنتهي بانتخاب مجلسي الشعب والشورى ورئاسة الجمهورية. يتولى اثنائها المجلس العسكري تمثيل مصر في الداخل والخارج، على ان يتم حل مجلسي الشعب والشورى، ويتولى المجلس اصدار مراسم بقوانين خلال المدة الانتقالية. تشكلت خلال المدة الانتقالية لجنة تعديل بعض مواد الدستور وتحديد موعد الاستفتاء عليها من قبل الشعب. وتم تكليف حكومة الدكتور احمد محمد شفيق بالاستمرار بعملها لحين تشكيل حكومة جديدة. على ان تجري على اثرها انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية. واكدت القيادة العليا للقوات المسحلة ألتزام الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها[18].

تلك القرارات كانت بحاجة الى ارادة سياسية لتنفيذها نظرا لخطوة المرحلة، ما فرض على المجلس الاعلى للقوات المسلحة الاسراع بإرساء اركان المرحلة الانتقالية، من خلال عدة مؤشرات الاول تمثل بتشكيل لجنة تعديل الدستور، اتفق على تعديل

بعض المواد الدستورية التي بحاجة للتغيير لاجل بناء مؤسسات سياسية ديمقراطي نزيه، سواء في اختيار المجلسان النيابيان أو رئاسة الجمهورية. وجرى الاستفتاء على التعديلات الدستورية بتاريخ (19/ آذار/ مارس 2011)، وصوت لصالح التعديلات(77,2) بالمائة من المصوتين ، وصوت 22,8 بالمائة ضد التعديلات[19]. الموؤشر الثاني تمثل بتكلف المجلس العسكري للقوات المسلحة الدكتور عصام شرف بتشكيل حكومة جديدة في آذار/مارس 2011، بعد تقديم الفريق أحمد شفيق استقالته في الثالث من شهر آذار/مارس 2011؛ على أثر تصاعد الضغوط من ساحة التحرير على إقالته لكونه من شخوص النظام السابق وفاقد للشرعية[20].

رافقت المرحلة الانتقالية بروز ظاهرة عدم الاستقرار في مصر؛ بسبب أنتشار حالة الفوضى في العديد من مناطق مصر، فكان الاعتراض على نتائج الاستفتاء والمطالبة بتوفير الامن والمطالبة كذلك توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة التي ارتفعت نسبتها بعد 25/يناير/2011، بشكل كبير والتي انعكست بدورها على الاقتصاد المصري الذي عاني من ركود كبير، جميعها كانت سببا لاستمرار الاحتجاج على بقاء الاوضاع دون تغيير. كذلك كان تاثر الطبقات المسحوقة من هذا التغيير في مراحله الاولى كان كبيرا لكون هذه الطبقات تعتمد على مصدر عيشها من العمل اليومي،الذي اصابه الشلل التام. فضلا عن خشية العديد من القوى السياسية من استمرار حكم العسكر، الامر الذي ادى لارتفاع وتيرة المظاهرات وازديادها بشكل كبير في أيلول / 2011، ما دفع المجلس العسكري إلى تمديد العمل بقانون الطوارئ حتى منتصف عام 2012[21]؛ خشية خروج الامر عن نطاق السيطرة.

واستطاع الجيش تهدئة الاوضاع والتهيئة للانتخابات البرلمانية التي جرت خلال يومي 28 تشرين الثاني و 5 كانون الاول 2011، حصل خلال تلك الانتخابات حزبي الحرية والعدالة، وحزب النور الإسلاميين على حوالي ثلثي مقاعد البرلمان. حصل حزب الحرية والعدالة لوحده على 43,3% من الاصوات، اي ما يعادل 225 مقعدا من أصل 489 مقعدا، وحل حزب النور ثانيا بنسبة 21,8%اي ما يعادل 109 مقعدا. حيث ادت تلك النتيجة الى ارسال ادراك خاطئ للاحزاب الاسلامية مفاده انها تستطيع

تحدي القوى الفاعلة الاخرى في الساحة المصرية، وانها تستطيع ادراة البلاد دون اللجوء الى اشراك القوى السياسية الاخرى، كحزب الوفد الذي حصل 41 مقعدا، والكتلة المصرية 34مقعدا، واللذان ينتميان الى التيار العلماني ولهم حلفاء في اوساط الاقباط والعلمانيين والحركات النسوية؛ وهو ما أدى الى عزلتهم وتفوق الجيش عليهم، عندما قام الجيش بتاييد من حلفائه السياسيين في يوم 14/حزيران/2012، بأضعاف البرلمان، بعد اصدار مرسوم قضائي، الغت بموجبه المحكمة الدستورية العليا البرلمان برمته، على الرغم من أن المحكمة اقرت في حكمها بان الثلث فقط من اعضاء البرلمان هم الذين تم انتخابهم بشكل غير شرعي. وبدلا من أن تلغي المحكمة الثلث لجأت الى الغاء البرلمان بأكمله. وكان هذا دليلاً على اصرار المؤسسة العسكرية على البقاء كصمام امان امام اي تحدي حقيقي يواجه الاستقرار السياسي في مصر. ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية عملت المؤسسة العسكرية على التحرك لأبعاد ثلاثة مرشحين بارزين بقرار من لجنة الانتخابات الرئاسية في 14/نيسان/2012، لكونهم لم يستوفوا شروط الترشيح، وهم خيرت الشاطر وعمر سليمان وحازم صلاح ابو اسماعيل. ويعد خيرت الشاطر خبيرا ماليا مرموقا في صفوف الاخوان المسلمين، اما حازم صلاح ابو اسماعيل فيمثل القوى الاسلامية المتشددة، في حين عد عمر سليمان لكونه نائب للرئيس السابق ورئيسا للمخابرات المصرية – وكان هذا الاستبعاد ينم عن رؤية المؤسسة العسكرية للمستقبل السياسي لمصر بعد التغيير السياسي، وهذا ما أثبتته الاحداث اللاحقة – وبعد هذه التغييرات السياسية، عادت مسؤولية الحكومة الى المجلس الاعلى للقوات المسلحة ومؤسسة القضاء، واوكل اليها تنظيم الانتخابات التي تمت في يومي(16–17/حزيران/2012). واعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية فوز محمد مرسي، مرشحا عن الاخوان المسلمين، وذلك لحصوله على نسبة 51,7% من الاصوات، متفوقا على احمد شفيق الذي حصل على 48%من الاصوات . ومع الاهمية السياسية والرمزية لانتخاب محمد مرسي بصفته أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر، لكن نهاية هذه المرحلة من الانتقال جلبت رئاسة قد جردت من هامش واسع من السلطة[21]. بسبب العديد من القوى المعارضة لصعود الاسلاميين، هذا اذا

ما رجعلنا الى حقيقة مهمة تكمن في ان التيار العلماني في مصر قوي وله نفوذ واسع داخل شريحة رجال الاعمال في مصر.

الى جانب حقيقة مهمة اخرى تكمن في ان تركيز السلطة بيد نخبة حاكمة لمدة طويلة سببا في رغبة كل الاحزاب السياسية بعد العام 2011، بالمشاركة في السلطة السياسية والحصول على الامتيازات السياسية والحصانة السياسية. ولعل هذا ما يفسر حدة الانقسامات العميقة على المستوى السياسي، بسبب غياب المصلحة العليا لمصر، وتغليب المصلحة الحزبية والفئوية عليها، الذي وانعكس هذا الانقسام على زيادة حدة استقطاب المجتمعي بسبب تسيس الحركات الاحتجاجية من قبل تلك الاحزاب، فحوالي نصف الشعب المصري صوت لصالح تغيير النظام عبر التصويت للإسلامين، والنصف الآخر صوت لصالح ما يمكن وصفه بعودة النظام القديم من خلال التصويت لأحمد شفيق. ومن هنا يمكن تفسير مجريات الاحداث التي جرت لاحقا في مصر، لاسيما مع السياسات التي شرع الرئيس محمد مرسي السابق في تطبيقاها، في محاولة استعادة زمام المبادرة فيها عبر محاولته تحجيم المؤسسة العسكرية ودورها السياسي عبر اقالة المشير محمد طنطاوي، ومارس الدور نفسه مستهدفا مؤسسة القضاء[22]. وكان المتغير الاخر تقديم مسودة مشروع الدستور المصري نهاية عام 2012، ليزيد حدة الصراعات السياسية والأيديولوجية التي رافقت كتابة الدستور من قبل "الجمعية التأسيسية" المنتخبة، اذ وفر مشروع الدستور الجديد الذريعة المناسبة من قبل القوى السياسية المناوئة لها لافشال مشروعهم. على الرغم من ان نتائج التصويت نالت موافقة أغلبية المقترعين الذين شاركوا في التصويت، علما ان هنالك العديد ممن لهم حق التصويت عزفوا عن المشاركة؛ بسبب رفضم للتغيرات السياسية برمتها. وهذا بالضرورة فسر استمرار حالة الاحتقان السياسي وارتفاع وتيرتها بعد اقرار الدستور الجديد؛ فأغلب القوى السياسية التي تنافست على المشهد السياسي المصري لم تهتم بالنصوص الدستورية ذاتها، بل ركزت على هوية مَن يكتب الدستور[23]. وشكل اقرار الدستور الحد الفاصل في نهاية حكم الاخوان، اذ استمرت على اثرها الاحتجاجات ضد مرسي طوال النصف الأول من عام 2013، لتصل الى

ذروتها في حزيران 2013 بسبب تعين الرئيس محمد مرسي إسلامياً متهماً بالتورط في مذبحة الاقصر لرئاسة المحافظة، وفي 30 حزيران 2013، كانت المظاهرات الاكثر اتساعا على مستوى مصر، انتقد خلالها المتظاهرين سوء ادارة البلاد خلال مدة حكم الرئيس محمد مرسي وطالبوه بالرحيل. ما شجع المعارضة على الائتلاف ضد الرئيس مرسي وتشكيل حركة تمرد جمعت 22 مليون توقيع من المصريين المعارضين لمرسي، واصطفوا في ميدان التحرير مطالبين برحيله. وهنا عادت القوات المسلحة للتدخل، وقد حذر الجيش مرسي إما الرد على مطالب المحتجين أو مواجهة خطة "خارطة الطريق السياسية" التي كان يتوقع فيها أبعاد الرئيس مرسي من منصبه. لكن اصرار مرسي على البقاء دفعه الى ألقاء خطابا في 2 تموز مشددا على انه الرئيس الشرعي. ما اعطى المبرر للجيش للتدخل في ازاحة الرئيس محمد مرسي من مكانه، من خلال توجيه وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي خطاباً عبر التلفاز يعلن فيه قيادة الشعب، وينحي مرسي من مكانه في 3/تموز/2013[24]. بالمحصلة افضت القرارت المتعاقبة من قبل الاسلاميين الى خشية العديد من القوى السياسية من تلك القرارت؛ ما دفعهم الى تأليب الرأي العام ضده، فضلا عن توفر بيئة اقليمية داعمة وبشدة لاسقاط نظام الاخوان، التي ادت بالمحصلة الى اسقاطهم. فمحاولة التغير الشامل والجذري للنظام السياسي المصري واجهت رفضا قاطعا من قبل أغلب القوى السياسية، ياتي هذا بالتزامن مع رفض مؤسسات الدولة (التي تم الحفاظ عليها من قبل المؤسسة العسكرية) لتلك التغييرات، وتحديدا مؤسسة القضاء، والشرطة، والاعلام، وكانت هناك معركة خفية ايضا بينه وبين القوات المسلحة. ومن ثم هذا يفسر تدخل الجيش مخافة اندلا ع حرب أهلية، الى جانب لأسباب الاتية [25]:

- ❖ الخروج عن اهداف المحتجين ومطالبهم، من خلال التضييق على الحريات العامة، وتهديد الوحدة الوطنية والعيش المشترك، وايحاء للعديد من فئات الشعب أن الجماعة فوق الشعب، وهذا ما رفضه العلمانيون والاقباط.

- ❖ تراجع الاقتصاد بمعدلات مرتفعة، حيث ازدادت معدلات التضخم والبطالة وارتفاع الاسعار بمستوى غير مسبوق، مقابل ازدياد نسبة من هم تحت خط الفقر، فيما ارتفع حجم الدين الخارجي لمصر خلال السنة التي حكم فيها مرسي بنسبة 25,6% مع نهاية شهر يونيو 2013، ليصل الى 43 مليار دولار أمريكي، مقارنة بحجم الدين في الشهور التي سبقت حكمه، الذي بلغ 34,4%مليار. وكان السبب في زيادة حجم الدين الخارجي يعود ألى اعتماد الرئيس السابق محمد مرسي على القروض الخارجية من الدول الداعمة للحكومة.
- ❖ غياب الامن، وعدم تحديد وظيفة أمنية للشرطة مختلفة عن تلك التي كانت متبعة ايام مبارك، كذلك لم يتم الاستجابة لمطالب الجماهير الخاصة بتطهير أجهزة الامن من الفاسدين.
- ❖ التسبب في احداث انقسام وشرخ اجتماعي خطير وللمرة الاولى في تاريخ مصر.
- ❖ تعريض الأمن القومي المصري للخطر، وهو الذي ظهر في معالجة أزمة "سد النهضة" الاثيوبي، وتبني مواقف حيال الازمة السورية من دون تنسيق مع وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، بما يفتح امام تورط البلاد في صراع خارجي في وقت خطير يتهدد الداخل المصري.

وعلى الرغم من اعتراض العديد من المحللين على سياسات الاخوان، لكن ما جرى في مصر في 3/تموز/2013 اثار جدلا بين من يراها انقلابا عسكريا على رئيس شرعي منتخب، ومن يرى فيها ثورة شعبية ضد رئيس فقد شرعيته. لكن هناك من وصفها: "أنها ليست ثورة تامة ولا انقلابا عسكريا تاما، وانما تقع في منزلة بين المنزلتين"[26]. لكون القوى الاحزاب الاسلامية لها مبرراتها والتيارات المعارضة لها ايضا لها مبرارتها، وقد اثبتت تجربة حكم عبد الفتاح السياسي، على رفض الاخوان وبشدة لسياسته لكن وبسبب جملة عوامل داخلية وخارجية، تم الحفاظ على الاستقرار السياسي "النسبي" في مصر.

انتقل النظام السياسي المصري الى المرحلة الانتقالية الثانية تحت حكم المؤسسة العسكرية، لحين اجراء الانتخابات الرئاسية، التي لطالما كانت حاضرة في المشهد السياسي المصري منذ استقلال مصر في العام 1952، ولحد الان. كانت اولى قرارتها وقف العمل بالدستور الصادر في 8 تموز 2013، واعلان حالة الطوارئ، وايقاف عمل الجماعة وعدها جماعة محظورة، واعتقال اغلب قادتها ومحاكمتهم، وبما فيهم الرئيس المخلوع محمد مرسي والمرشد العام للجماعة محمد بديع، والذي حكم على هذا الاخير بالسجن المؤبد في تموز/2014، كذلك اغلقت جميع مكاتبها. هذ التغيير السريع ووسيلة التعامل مع الجماعة شكل صدمة لقادة الجماعة ولجماهيرها، (ذات الصدمة التي مرت بها التيارات العلمانية المحافظة ازاء تغييرات الاسلاميين) ودفعهم للاعتصام في ميدان رابعة في القاهرة كرد فعل على الاعتصامات المؤيدة للجيش في ميدان التحرير. وقد نجح الجيش في فض اعتصامات ميدان رابعة بالقوة، لكن ذلك لم يمنع مؤيدي الجماعة من محاولة استرداد السلطة عبر وسائل مختلفة البعض ظاهرة للعيان والبعض الاخر غير مرئي (وهو ذات الاسلوب الذي لطالما ظلت الجماعة تعتمده في الحفاظ على ديمومتها)، لاسيما وان طريقة الجيش في التعامل مع الجماعة لم يسبق ان تعاملت اي حكومة مصرية بهذا العنف، حتى في ايام الخمسينيات عندما ضيق على الجماعة. وهذا يفتح الباب واسعا امام تغيير سياسي في هيكلة الخارطة السياسية والحزبية في مصر، لاسيما مع ظهور نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في يونيو/2014 وافرزت فوز الرئيس عبد الفتاح السيسي [27]. ومعها بدأت الساحة السياسية تشهد تراجع بمظاهر التأزم عبر تقويض الحركات الاحتجاجية للجماعة، على الرغم من بعض اعمال العنف المتفرقة بين الحين والاخر. وبدأت بوادر الاستقرار السياسي تلوح للأفق، بعد تجاوز الازمة السياسية مع انتخاب الرئيس السيسي الذي سارع الى تحسين الوضع الاقتصادي عبر محاولته التخفيف من معاناه محدودي الدخل بتوفير قروض ميسرة. وكان السبب الرئيس في تجاوز الرئيس عبد الفتاح السيسي لازمته السياسية والاقتصادية؛ يعود الى الدعم المفرط الذي حظي به من قبل اغلب بلدان الخليج العربي وبشكل خاص السعودية، لاسيما بعد دعوت ملك

السعودية الراحل عبدالله بن عبد العزيز الى عقد مؤتمر اصدقاء مصر لدعمها حتى تتجاوز ازمتها الاقتصادية، وتوج ذلك الدعم بزيارة الملك عبدالله القاهرة مقدما التهنئة للرئيس المنتخب، في لقاء عرف "قمة الطائرة"، ثم الدعم الافريقي السياسي الكبير بعد عودة مصر لنشاطاتها داخل لاتحاد الافريقي، عقب تجميد عضويتها لمدة تزيد على العام بعد احداث 30يونيو 2013، توجت هذه العودة بمشاركة الرئيس المصري في اجتماعات القمة الافريقية الثالثة والعشرون في "مالابو" بغينيا الاستوائية في 26يونيو 2014. وبدا الرئيس السيسي بانتهاج سياسة خارجية جديدة اختلفت عن من سبقه باتباع سياسة براغماتية بحته ولابعد الحدود، والوقوف ضد اي دولة تنتهج نهج الاخوان او تؤيديه [28]. وكان احد بوادر التغيير الانفتاح على افريقيا لتجاوز سياسات نظام حسني مبارك التي ابتعدت كثيرا عن محيطها الافريقي، والهدف من وراء تلك السياسة الجديدة محاولة التوصل لاتفاق حول سد النهضة الاثيوبي، المشكلة الاكثر خطورة على الامن المائي المصري وتكللت تلك الرؤية بزيارة الرئيس السيسي لإثيوبيا في مطلع العام 2015. اما على الجانب العربي فقد ايدت مصر في اكثر من موقف ومناسبة دعم الحكومة السورية في حربها الجارية حاليا ضد المعارضة المسلحة.

على الجانب الداخلي كان النظام السياسي يواجه تحديين الاول الامن، والثاني الحفاظ على بقاء الحكومة مستقرة. والتحدي الأولى تحاول مصر بكل جهدها الحفاظ على الامن لاسيما في تنامي جماعات ارهابية متطرفة تحاول ولازالت تهدد الامن في مصر والتي تتركز بشكل خاص خاص بصحراء سيناء. وفيما يتعلق بالتحدي الثاني حاولت الحكومة المصرية الحالية تعزيز شرعيتها السياسية عبر عدة وسائل، تاتي في مقدمتها اجراء الانتخابات البرلمانية على مدى جولتين الأولى في تشرين الأول/ 2015، والثاني في تشرين الثاني/2015 بعد نحو ثلاث سنوات، على اثر حل البرلمان السابق[29]. استطاعت مصر على أثرها من تشكيل حكومة حظيت بموافقة البرلمان.

وهنا شرعت حكومة السيسي باعادة ترتيب وترسيخ النظام السياسي، عبر اقصاء وابعاد جذري لجماعة الاخوان المسلمين من الحياة السياسية لمصر، واصدمت تلك

السياسة بمعارضة شديدة من قبل الجماعة ومؤيديها لاسيما وان الجماعة استطاعت منذ تاسيسها في عشرينيات القرن الماضي التعامل مع رفض الانظمة المتوالية لها عبر الاختفاء والاندماج مع الغير ومحاولة التكيف البطيء وفقا للظروف التي تمر بها الجماعة وطبيعة علاقاتها مع النظام الحاكم. وان كانت هذه المرحلة مختلفة كليا عن المراحل السابقة، هذا جانب.

الجانب الاخر والمهم أن الرئيس السابق حسني مبارك، تنازل وبشكل ضمني عن جزء من وظائف الدولة لصالح المؤسسات والجمعيات غير الحكومية، والتي برزت دور الجماعة خلال تلك الحقبة عبر قيامها بالعديد من الوظائف الاجتماعية لمحدودي الدخل، وطبقة الفقراء ما وفر لها قاعدة شعبية عريضة، لا يمكن ان تلغي قرارات سياسية تلك المؤسسات الاجتماعية بسهولة، وكان من نتائج تلك السياسة تعرض مصر لهجمات ارهابية من قبل متطرفين كان في جزء منها ردات فعل ازاء سياسة الاقصاء والتهميش التي اتبعها السيسي.

وهنا لم يختلف السيسي في سياساته كثيرا عن النظام السياسي ابان مرحلة حكم الرئيس حسني مبارك سواء من حيث الشكل او المضمون، فسياسة اقصاء القوى الاخرى من غير الاسلاميين لازال معمول بها، ولعل افضل من وصف وحلل النظام السياسي الحالي في مصر استناد الى نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في العام 2015، الاستاذ حسن نافعة اذ وصفها من خلال عدة محاول، وهي [30]:

- ❖ البرلمان الحالي افضل من سابقيه لكونه اكثر تمثيلا للفئات المهمشة، كامرأة والمسيحين والشباب وذوي الحاجات الخاصة، وكان هذا ثمرة النص الدستوري لعام 2014.
- ❖ برلمان لا يمثل جموع الناخبين وهي ذات الاشكالية التي عانى منها النظام السابق ابان حكم الرئيس السابق حسني مبارك، فقد اعلن المستشار ايمن عباس رئيس لجنة الانتخابات ان نسبة المشاركة بلغت حوالي ربع عدد من لهم حق التصويت. ويعزى السبب لجملة عوامل منها الطابع الفني كعدم

وضوح قانون الانتخابات، واتساع الدوائر الانتخابية المخصصة للقوائم، وضيق فترة الدعاية الانتخابية.

- ❖ برلمان بدون اغلبية سياسية، وهذا يشير عدم التوافق في الرؤى والافكار بين الاحزاب السياسية وعدم حصول اي حزب او ائتلاف سياسي على اغلبية المقاعد، وهذا يشير الى ان مجلس النواب سيكون مفتتا من الناحية السياسية والفكرية، والتي تنعكس سلبا على قوة وتماك النظام.
- ❖ برلمان اقرب الى النظام القديم بسبب فوز العديد من النواب الذين شغلوا مناصب عليا في الحزب الوطني الحاكم، بمعنى التغيير لم يكن جذريا بل اشبه باعادة تدوير.
- ❖ برلمان خالٍ من الاخوان المسلمين ومن اي تيار اسلامي مؤثر، وهذا مرده الى خشية المجتمع السياسي من دعم الاحزاب الاسلامية، والثانية عزوف بعض الاحزاب الاسلامية عن خوض الانتخابات وهذا بحد ذاته يشكل امر خطير لان الاقصاء في هذه المرحلة الحالية، والذي يتزامن مع ما تشهده العديد من البلدان العربية من اضطرابات، يجعل هذه المقاطعة "كالقنبلة الموقوته" .

المتغير الاخر والمهم في النظام السياسي المصري غياب فعلي لاحزاب قوية وذات قاعدة شعبية، وهذا مؤشر على استمرار ترهل العمل الحزبي، وفشل الاحزاب في تقديم برامج تحظى بالقبول والتاييد من الجمهور، وكانت من نتيجة هذه الظاهرة اتساع عدد المستقلين داخل البرلمان من ذوي الخلفيات الريفية والشخصيات الاجتماعية البارزة في المجتمع، للحد الذي استطاعوا ان يحصلوا على 325 مقعدا بنسبة 57,2% من اجمال عدد مقاعد البرلمان البالغة 568 مقعدا. وهذا لابد من ان يؤدي الى غياب التةافق داخل البرلمان المصري، ومن ثم يفضي الى اضعاف البرلمان، وحتى مع تشكيل ائتلافات لاجل تشكيل الحكومة كان من ابرزها "ائتلاف دعم مصر"، الا ان تلك الائتلافات لا تشير الى استقرار البرلمان[31]. وهو مؤشر على قوة مؤسسة الرئاسة

مقابل ضعف البرلمان، بمعنى بقاء وهيمنة المؤسسة العسكرية بصورة مباشرة احيانا، وغير مباشرة حينا اخر على النظام السياسي والحياة العامة في مصر.

الخاتمـــــــة:

شهد النظام السياسي المصري محاولات تغييره مع اندلا ع حركة الاحتجاجات مطلع العام 2011، مر على اثرها بمرحلتين مفصليتين، الاولى كانت تسعى نحوتاسيس وترسيخ كيان سياسي يختلف جذريا عن النظام السياسي السابق للعام 2011، لكن تلك التغييرات اصطدمت بدولة المؤسسات التي ارستها الحكومات السابقة منذ تاسيس النظام السياسي المصري المعاصر منتصف خمسينيات القرن الماضي، فضلا اصطدمت ببنية اجتماعية وشريحة اجتماعية واسعة تؤمن بالانفتاح والعلمانية بشكل كبير ومترسخة في شخصية وطريقة تفكير العديد من المصريين، هذه الافكار والمعتقدات انعكست تاثيراتها الواضحة على رفض اي نظام سياسي ذا واجهة او توجهة اسلامي. هذا الرفض ألتقى مع اخطاء ارتكبها التيار الاسلامي سارعت في اقصائه وبشكل شبه جذري عن الحياة السياسية في مصر.

لذا فأن النظام السياسي المصري الحالي لم يختلف كثيرا عن النظام السياسي القديم من حيث المضمون قد يكون اختلف في بعض الجوانب الشكلية الا ان اهداف السياسة العامة العليا له تؤشر بقاء هياكل النظام على ذات الوتيرة في العمل، والاهداف، وبقاء ذات القوى الفاعلة والمؤثرة في النظام السياسي المصري، عدا تراجع وانحسار جماعة الاخوان المسلمين بشكل كبير بعد حظر الجماعة عن اداء دورها في الاجتماعي والسياسي داخل بنية النظام السياسي المصري الحال، بل تحولت تلك الجماعة الى حالة من العداء الشديد مع النظام الحام الحالي في مصر.

الجانب الاخر يؤشر على بقاء هيمنة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي المصري فمنذ العام 1952، وحتى الوقت الحالي توالى على حكم مصر قادة

عسكريين والمرة الوحيدة التي لم تحكم مصر من قبل العسكر تمت ازاحتها ايضا من قبل العسكر.

النقطة الاهم في تحليل النظام السياسي المصري الحالي، تحوله نحو نهج اكثر براغماتية في علاقاته الخارجية العربية والدولية، والتوجه بحو بناء علاقات خارجية اساسها المصلحة المصرية العليا اولا، والهدف الاهم يكمن في الانفتاح على افريقيا لمعالجة مشكلة سد النهضة، والهدف الثاني معادات اي دولة تتبنى نهج الاخوان حتى لو اضطرها الامر لخسارة اهم حلفائها الاستراتيجين .

المصادر والهوامش :

1) د. ثناء فؤاد عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005، ص 111 .

2) د. مايسة الجمل ، النخبة السياسية في مصر دراسة حالة للنخبة الوزارية ، ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 ، ص ص 130 ، 131 .

3) جمال علي زهران ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن (السمات والتحديات) ،مجلة السياسة الدولية ، العدد(149)، 2002، ص ص 24، 29.

4) ثناء فؤاد عبد الله ، انتخابات 2000 ومؤشرات التطور السياسي في مصر ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(263)، 2001 ، ص 13 .

5) حسنين توفيق إبراهيم ، حامد عبد الماجد قويسي، الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر، مجلة المستقبل العربي ، العدد (326)، 2006 ، ص ص 58 ، 51 .

6) حسن نافعه ، مصر ... إلى أين ؟ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (320) ،. 2005، ص ص 8 ، 16 .

7) د. أحمد فارس عبد المنعم ، دور الأحزاب المصرية في التنمية السياسية ، في مجموعة باحثين ، الأحزاب والتنمية في الوطن العربي وخارجه ، قضايا التنمية (6) ، ط 1 ، مركز بحوث ودراسات الدول النامية ، القاهرة ، 1997 ، ص 291 . 292 .

8) ثناء فؤاد عبد الله ، الحياة الحزبية في مصر ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (274) ، 2001 ، ص 63-64 .

9) د. مايسة الجمل ، مصدر سبق ذكره ، ص 63 . 64 .

10) التقرير الاستراتيجي العربي 2002 . 2003 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2003 ، ص ص 407 . 408 ، 339 .

11) د. أحمد فارس عبد المنعم ، مصدر سبق ذكره ، ص 303 .

12) حسنين توفيق إبراهيم ، حامد عبد الماجد قويسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 55

13) ينظر في هذا: ثناء فؤاد عبد الله ، الحياة الحزبية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 61 ، 69 .

14) حسنين توفيق إبراهيم ، حامد عبد الماجد قويسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 49.

15) التقرير الاستراتيجي العربي 2002 . 2003 ، مصدر سبق ذكره ، ص 434 . 435 .

16) لمزيد من التفاصيل ينظر: ثناء فؤاد عبد الله ، الحياة الحزبية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص 64 . 68 .

17) د. سداد مولود سبع، حركة 25 يناير الاحتجاجية والتغيير في مصر، نشرة اوراق دولية، العدد 198، مركز الدراسات الدولية، بغداد، شباط/2011، ص 28–29.

18) طارق البشري ، علاقة الدين بالدولة : حالة مصر بعد الثورة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(407)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2013 ، ص 91.

19) د. محمد الصفار، إدارة مرحلة ما بعد الثورة .. حالة مصر، مجلة السياسية الدولية ،العدد(184)،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة ، أبريل /2011 ، ص 24.

20) ينظر في هذا: صحيفة الشرق الأوسط ، العدد(11977) ، 13/9/2011.

21) ينظر في هذا: تحرير: د. يوسف محمد الصواني، د.ريكاردورينيه لا ريمونت، الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة، ترجمة: لطفي زكراوي، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص 231–235.

22) المصدر نفسه، ص 235– 236.

23) وحدة تحليل السياسات في المركز، دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014 في مصر،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 15/يناير /2014. الانترنيت http://www.dohainstitute.org/release/69cfb10e-dc34-495b-b0f6-f973d007edcc

24) مصر ما بعد انقلاب 2013، الموسوعة الحرة، 2013. الانترنيت http://ar.wikipedia.org/wiki

25) عمار علي حسن، المستقبل السياسي لمصر بعد إطاحة حكم الإخوان المسلمين: ترشح الاني وتوقع الاتي قريباً، سلسلة محاضرات الإمارات ، العدد(185)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، 2014، ص 11–14.

26) حسين شاهين، حملة "تمرد": كارت احمر للرئيس!، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 96، بيروت، خريف/ 2013، ص 244.

27) ابو بكر الدسوقي، مكانة مصر الإقليمية في عهد جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد(197)، القاهرة، يوليو/ 2014، ص 6.

28) المصدر نفسه، ص 7.

29) صحيفة الشرق الأوسط ، العدد 13558، 11/يناير/2016.

30) حسن نافعة، الانتخابات البرلمانية ومستقبل النظام السياسي في مصر، مجلة المستقبل العربي، العدد(443)، بيروت، كانون الثاني/يناير 2016، ص 30–35.

31) المصدر نفسه، ص 150.

Abstract:

Political change often leaves its immediate effects on the structure and shape of the political system, as well as the political process and political parties' tendencies. The extent of change varies from one country to another. This is clearly evident in the Egyptian situation compared to other Arab countries that have experienced a wave of change. The political system has already witnessed changes, but the size and nature of change has been less severe. This is due to the institutionalization of the state of institutions in Egypt compared to some countries. It was necessary to research the nature of the Egyptian political system before 2011 and thereafter to analyze the extent of change in the political system. Was it positive and for the authority of the state or not? This is what we will try to research